

الدولة الأردنية : النشأة والمنطلقات الفكرية

جاء تأسيس الدولة الأردنية عام (١٩٢١)، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية المحلية والعربية والدولية، فقد كان من نتائج سقوط سوريا تحت الاحتلال الفرنسي على إثر معركة ميسلون عام ١٩٢٠، أن تحرك الأمير عبد الله بن الحسين على رأس حملة عسكرية من الحجاز إلى سوريا، وجاء هذا التحرك بتكليف من والده الشريف حسين تجاوباً مع الرغبة العربية في سوريا التي استغاثت به بوصفه زعيم الأمة ومعقد رجائها.

وبعد أن وصل الأمير عبد الله بقواته إلى عمان في (٢١/ آذار/ ١٩٢١) - رغم كل التهديدات البريطانية التي واجهته منذ وصوله إلى معان في (٥/ كانون الأول/ ١٩٢٠) - تكشف له جملة من الأمور لم تكن واضحة من قبل، دفعته إلى التراجع عن النهج العسكري في تحرير سوريا واللجوء إلى أسلوب العمل الدبلوماسي، تمثل أهمها بالتفوق العسكري للقوات الفرنسية بالمقارنة مع قواته من حيث العدد والعدة، والمدعومة في الوقت نفسه من حليفتها بريطانيا إضافة إلى حالة الفوضى والجهل المستشرية في جميع الأقاليم السورية الأمر الذي جعله يدرك عدم إمكانية نجاحه في مسعاه من خلال العمل العسكري. لذلك قبل بالعرض الذي قدمته الحكومة البريطانية له، بتأسيس دولة في الأردن برئاسته ومشورة المندوب السامي البريطاني، وقد قدمت بريطانيا هذا العرض مرغمة، بسبب عدم قدرتها على الدخول في حرب مع الأمير في مناطق صحراوية مفتوحة، نتيجة حالة

الضعف التي كانت تعاني منها بعد خروجها مرهقة من الحرب العالمية الأولى^(١). خاصة بعد أن أدركت شدة عزم الأمير على حرب الفرنسيين، وحجم الشعبية الواسعة التي حظي بها بعد قدومه إلى الأردن.

وفي الوقت نفسه كان قبول الأمير بعرض الحكومة البريطانية ليس أكثر من خطوة



أولى، فرضتها الظروف القائمة، أراد من خلالها جعل الأردن نقطة انطلاق بعد أن تتهيأ له الإمكانيات التي تمكنه من تحقيق هدفه المنشود بتحرير سوريا الكبرى. وقد عبر عن ذلك بقوله: "كنت أحتاج إلى قطعة من الأرض أرتب عليها أموري، وأدرس عندها إمكانياتي، وأعيد فيها حساباتي ثم أستعيد ضمن وحدة واحدة شاملة... حق الأمة العربية في الاستقلال الناجز... إن الأردن... سيبقى حقاً

مسار سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة

عربياً يشترك فيه السوري والحجازي واللبناني والفلسطيني بقدر ما يشترك فيه الأردني"^(٢). وانعكس هذا الفكر العربي الوحدوي للأمير منذ البداية على منهجيته في بناء الدولة الأردنية، التي أرادها أن تكون قاعدة للدولة العربية الموحدة تتحقق من خلالها أهداف

(١) أحمد عفيف، الملك عبد الله بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى، ط١، دار جرير، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(٢) الملك عبد الله بن الحسين، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

الثورة العربية، وهذا ما يتضح من خلال الأسس التي انطلق منها في بناء الدولة والتي برزت من خلال ثلاثة مسارات رئيسة هي:

١: تحقيق الوحدة الوطنية والارتقاء بالمجتمع الأردني:

لقد كان المجتمع الأردني عند قدوم الأمير عبد الله يعاني العديد من المشاكل تمثل أهمها بالجهل والتخلف والأمية، والصراعات القبلية وضعف الموارد، والتي تشكلت في مجملها بفعل فساد الإدارة العثمانية السابقة، وحالة الفراغ السياسي التي عمت البلاد بعد انهيار الدولة العثمانية.

ومن منطلق فهم الأمير العميق الناتج عن خبرته السياسية الواسعة رأى أن المطلب الأول للدولة القوية هو المجتمع السليم المتماسك، لذلك سعى بكل جدية - مستغلاً الإمكانيات المتاحة كافة- للقضاء على حالة الصراع التي كان يعيشها المجتمع الأردني، وإرساء كل العوامل التي من شأنها تحقيق أمنه واستقراره من خلال تشكيل حكومة عربية قوية قادرة على استخدام صلاحياتها القانونية والدستورية وجيش عربي قادر على تحقيق الأمن الداخلي والدفاع الخارجي ومجلس نواب منتخب يمارس مهمة التشريع^(١). إضافة إلى إقرار كل عوامل الاستقرار والتنمية من مؤسسات تعليمية وصحية وأمنية وطرق مواصلات ومشاريع خدمية، وتشريعات تنظيمية ملائمة لطبيعة تكوين المجتمع في ذلك الوقت. ومن جانب آخر سعى إلى ترسيخ العلاقة بين القوى الاجتماعية والدولة للقضاء على حالة البداوة التي كانت سمة غالبية على المجتمع الأردني من خلال ربط أبناء القبائل بمصالح الدولة الثابتة المدنية والعسكرية^(٢).

(١) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، منشورات دار الكويت، لندن، ص ٢٤.

(٢) عبد المجيد الخزاعلة، المجتمع الأردني، ط ٣، ١٩٩٣، ص ٤٦.

لذلك لم يمض وقت طويل على تأسيس الدولة حتى بدأ المجتمع الأردني يتحول نتيجة سياسة الملك عبد الله الأول من حالة الصراع والجهل إلى حالة الأمن والاستقرار والتطور، ومن حالة الانتماءات القبلية والجهوية الضيقة إلى حالة التواصل مع الواقع العربي بكل أبعاده ومجرياته، ومن حالة الانهيار والتراجع إلى حالة التنمية والتطور، ليشكل بذلك بيئة سليمة لاحتضان مبادئ الثورة العربية الكبرى والمشروع النهضوي العربي الهاشمي^(١).

٢: إعطاء الأردن وجهاً عربياً شاملاً:



تمثل المسار الثاني الذي جسده سياسة الملك عبد الله الأول في بناء الدولة الأردنية بإعطائها وجهاً عربياً شاملاً من حيث الأسس والملامح والأهداف، بالشكل الذي يؤهلها

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٠-٥١.

لأن تكون قاعدة للدولة العربية الموحدة، وهذا ما يتضح بكل جلاء من خلال اعتماده طوال مرحلة حكمه الممتدة من سنة (١٩٢١-١٩٥١)، على فريق موسع من رجال الحركة العربية الذين مثلوا الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز والعراق في جميع المناصب المدنية والعسكرية وعلى كافة المستويات، كما أعطى الجيش اسم الجيش العربي وبناه وفقاً لذلك على عقيدة قتالية جعلته يؤمن بأن مهمته الدفاعية لا تنحصر في الأراضي الأردنية فحسب، بل في جميع الأراضي العربية، لذلك جعل أبواب الجيش مفتوحة أمام جميع العرب كجنود وضباط.

كما تجسدت هذه الرؤية العربية الوحدية للمؤسس في بناء الدولة من خلال منهجه في الجانب التشريعي للدولة، حيث أطلق على الجهة المشرفة اسم مجلس الأمة وجعل الأمة هي مصدر السلطات بدلاً من الشعب كما هو الحال في تشريعات العديد من الدول العربية^(١).

والتزاماً منه بهذا النهج العربي الوحدوي، جعل الأردن طوال حكمه مركزاً ونقطة انطلاق للحركات الثورية العربية ضد القوى الاستعمارية في سوريا ولبنان وفلسطين، مقدماً كل دعم مادي ومعنوي لها، على الرغم من القيود الانتدابية البريطانية الصعبة المحيطة به، وإمكانات دولته المحدودة^(٢).

٣: تحقيق استقلال الأردن وسيادته:

كان من أهم متطلبات بناء الدولة الأردنية بما يحقق أهداف الملك عبد الله الأول سالفة الذكر، هو الاستقلال وإنهاء السيطرة الانتدابية البريطانية، وقد تمكن من تحقيق هذا الأمر من خلال عدة محطات، متبعاً سياسة تقوم على أساس خذ وطالب على أساس التحرك

(١) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤١.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي، مرجع سابق، ص ١٤.

العقلاني التدريجي المحسوب الخطوات، الذي يقوم على مبدأ التغيير من خلال التحديث والتطوير وليس التثوير. وتمثلت أولى إنجازاته في هذا الإطار بإخراج الأراضي الأردنية من مشروع الدولة اليهودية المقرر بموجب وعد بلفور والذي شمل بموجب صك الانتداب البريطاني - إضافة إلى الأراضي الفلسطينية- جميع الأراضي الأردنية الواقعة إلى الغرب من الخط الحديدي الحجازي، حيث تمكن بحنكته السياسية من إرغام بريطانيا على إجراء تعديل على الحدود بين الأردن وفلسطين في (٢٢/ أيلول/ ١٩٢٢) لتصبح على امتداد نهر الأردن ومنتصف البحر الميت ووادي عربة إلى الغرب من خليج العقبة. ولولا هذه الخطوة لامتد النشاط الصهيوني في الأردن مثلما امتد في الأراضي الفلسطينية^(١). وجاءت المحطة الثانية في (٢٥/ أيار/ ١٩٢٣) حيث أدت جهوده المتواصلة مع بريطانيا من أجل الاستقلال إلى إلزامها بفصل إدارة الأردن عن إدارة الاحتلال البريطاني لفلسطين وإخضاعها لإدارة انتدابه محققاً بذلك الاستقلال الإداري وإنهاء السيطرة العسكرية البريطانية المباشرة.



(١) تيسير ضبيان، الملك عبد الله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٦٧، ص ٢٨.

وفي عام (١٩٢٨) حقق خطوة أخرى على طريق الاستقلال تمثلت بتوقيع المعاهدة التي اعترفت بريطانيا بموجبها بالأردن كدولة لها شخصية ووجود على الخريطة السياسية الدولية، وإن كانت منقوصة السيادة بسبب ظروف الانتداب، الأمر الذي كان من شأنه تحجيم المطالبات الصهيونية المستمرة التي تعدّ الأردن جزءاً من الأراضي اليهودية المنصوص عليها بموجب وعد بلفور، كما أنها حددت من جانب آخر الدور البريطاني في إدارة الدولة الأردنية بالدور الاستشاري في إطار نصوص مكتوبة بعد أن كانت تمارس صلاحيات واسعة غير مقيدة^(١).

وبعد ذلك تواصلت جهود الأمير في هذا الإطار - رغم كل العراقيل التي كانت تصطنعها بريطانيا لعرقله مساعيه حيث كانت تدرك أن هدفه من الاستقلال هو الانطلاق نحو توحيد سوريا الطبيعية- إلى أن تمكن في (٢٥/ أيار/ ١٩٤٦) من انتزاع استقلال الأردن وتحقيق السيادة الوطنية متبعاً في سبيل ذلك سياسة عقلانية حكيمة أقنعت المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن الأردن أصبح في مستوى الاعتماد على النفس دون الحاجة إلى وصاية دولة أجنبية^(٢).

وتواصلت الجهود بعد ذلك لتحقيق مزيد من الاستقلال والسيادة للدولة الأردنية والانفكاك من التبعية الأجنبية بما يؤهلها لأداء رسالتها العربية الوجدوية كما تجلّى ذلك من خلال دخول الأردن في عضوية هيئة الأمم عام (١٩٥٥)، وتعريب قيادة الجيش عام (١٩٥٦)^(٣)، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام (١٩٥٧)، ليصبح الأردن بذلك دولة مستقلة ذات سيادة تامة ومتحرراً من أي تبعية أجنبية^(٤).

(١) علي محافظة، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩، ص ٧٧.

(٣) سليمان موسى، المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٤) عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، ط٢، عمان، ٣٥٠.

وبعد استشهاد الملك عبد الله الأول عام (١٩٥١)، نتيجة تمسكه بمبادئه العربية الأصيلة، سعى الملك طلال الذي يمثل الجيل الثاني من ملوك الأردن رغم قصر فترة حكمه إلى ترسيخ وتطوير الأسس والمنطلقات العربية الوجودية التي انطلق منها والده في بناء الدولة، وهذا ما تجلّى من خلال الدستور الصادر في عهده عام (١٩٥٢)، الذي يعد من أرقى الدساتير المعمول بها في العالم، حيث سعى من خلاله إلى تأكيد معاني الأصالة والمعاصرة في كيان الدولة الأردنية، من خلال تأكيد التزام الأردن العربي الإسلامي لكونه وارث مبادئ الثورة العربية، والفصل بين السلطات، وإقرار النظام البرلماني الذي جعل مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية التي منحت في الوقت نفسه صلاحيات واسعة في شؤون التشريع والرقابة السياسية، إضافة إلى جعل السلطة القضائية مستقلة عن السلطات كافة ولا سلطان عليها إلا للقانون، وتأكيد الحقوق والحريات العامة للمواطنين بالشكل المعترف بها سماوياً وإنسانياً، وإرساء سيادة دولة القانون والمؤسسات وتفعيلها^(١).



(١) انظر: الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢.

وقد كان لهذا الدستور الذي يعدّ الإطار التشريعي المنظم للدولة الأردنية أكبر الأثر في صياغة ملامحها العربية الإسلامية والإنسانية كما شكل في الوقت نفسه الأساس الأول الذي قامت عليه بنى الدولة الأردنية العصرية المتمدنة على المستويات كافة بالشكل الذي أهّلها على الدوام للدخول إلى آفاق المستقبل بكل أريحية.

وخلال عهد الملكية الثالثة باشر الملك حسين منذ البداية تحمّل مسؤولياته الدينية والتاريخية التي ورثها عن أسلافه بكل عزم واقتدار لترسيخ المبادئ التي قامت عليها الدولة الأردنية ودفعها قدماً نحو الأمام، من خلال الارتقاء ببنى الدولة الأردنية ومؤسساتها وفق أحدث الأسس العصرية، منطلقاً بالأساس الأول من مبدأ تطوير الإنسان الأردني لكون هذا الإنسان وفقاً لرؤية الملك حسين هو أساس التنمية ومقومها الأساسي.



وفي الوقت الذي سعى فيه الملك حسين إلى تعزيز بناء الجبهة الأردنية الداخلية وتعميق أواصر الوحدة الوطنية، رأى أن أمن الأردن الوطني مرتبط كل الارتباط بالأمن

القومي العربي والإسلامي أيضاً، لذا سعى في كل المناسبات إلى تفعيل حالة الوحدة والتضامن والعمل العربي المشترك على المستويات كافة، على اعتبار أنها الخيار الأمثل في مواجهة التحديات كافة التي تواجه الأمة متبعاً منهجاً عقلائياً ينبثق من قيم الأمة ومثلها العليا، ومتطلعاً إلى تحقيق مصلحتها مجتمعة بالدرجة الأولى^(١).



إنّ هذا المسار الهاشمي المستنير الذي تجسدت من خلاله منهجية الدولة الأردنية بكل معانيها العربية الإسلامية السامية، برز بكل جلاء في منهجية الملك عبد الله الثاني الذي استند في حكمه الأردن على جملة من المرتكزات تمثلت بالإخلاص المطلق لمبادئ الثورة العربية الكبرى والموروث الهاشمي، والاستناد إليهما كركيزة أساسية في صياغة

(١) أحمد عفيف، التربية الوطنية، مرجع سابق.

منهجه السياسي، معتبراً أمن الأردن واستقراره ووحدة أراضيه وسيادته الوطنية المرتكز الأساسي في إيجاد الدولة الأردنية القوية القادرة على مواجهة التحديات وأداء التزاماتها كوارثة لرسالة الثورة العربية الكبرى، متبعاً في سبيل تحقيق ذلك منهجاً يقوم على أساس العقلانية والواقعية، وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند المواطنين النابع من قناعتهم الذاتية للدولة والنظام، والإيمان بمبادئ العدل والحرية والتعددية والديمقراطية والوسطية والاعتدال كأسلوب أمثل في إدارة الدولة على المستويات كافة والمصادقية والثبات في التعامل مع الآخرين في إطار احترام قرارات الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والانفتاح على القوى الفاعلة كافة في النظام الدولي وإنشاء علاقات معها على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والسعي الدؤوب على المستوى الإقليمي والدولي لتحقيق السلام العادل والقضاء على مصادر الإرهاب والتطرف. وقد ترجم الملك عبد الله الثاني هذه المنهجية الأخلاقية التي آمن بها في الحكم على أرض الواقع منذ بداية تسلمه العرش، من خلال مجموعة من البرامج الإصلاحية التي شكلت استراتيجيات وطنية عقلانية لإدارة الدولة نابعة من عقلية عميقة الفهم والإدراك لموروث الأمة وقيمها ومستوعبة لطبيعة الظروف القائمة محلياً وعربياً ودولياً، وقادرة في الوقت نفسه على استشراف آفاق المستقبل بكل أبعاده ومجرياته واحتمالاته، تمثل أهمها: بالأردن أولاً، ورسالة عمان، وكلنا الأردن، وبرامج التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والإعلامية، وتحديث قطاعات الدولة المدنية والعسكرية كافة^(١).

وهكذا يمكن القول وفقاً للأسس والمرتكزات التي تستند إليها الدولة الأردنية ومنهجيتها الفاعلة على أرض الواقع، بأنها من الدول الناضجة والمتطورة سياسياً تتأصل فيها مبادئ الوسطية والاعتدال والبعد عن التطرف، الأمر الذي جعلها تحظى على الدوام

(١) أحمد عفيف، التربية الوطنية، ص ١٠١-١١٠.

بثقة المجتمع الدولي واحترامه، مما أعطها القدرة الفائقة على إثبات وجودها كدولة لها تأثير واضح في السياسات الدولية لا يمكن تجاهله. وعلى المستوى الداخلي نجحت في تحقيق حالة السلامة العامة لمواطنيها على المستويات كافة وفي جميع المراحل رغم كل الظروف الصعبة التي أحاطت بها^(١).

الشخصية الوطنية الأردنية

تشكل الشخصية الوطنية للمجتمعات الإنسانيّة من خلال مجموعة سمات وخصائص ثقافية، تعطي كل مجتمع من المجتمعات سمته المتميزة التي تمنحه في الوقت نفسه القدرة على مواجهة التحديات. وهذه السمات الثقافية التي تتمثل بالعادات والتقاليد والقيم والمثل العليا وطرق التفكير وأنماط السلوك، لا تتشكل عند أبناء المجتمعات من خلال لحظة آنية عابرة، إنما تكون نتاجاً لتفاعل جملة من العوامل والمؤثرات التي تتشكل عبر مراحل تاريخية طويلة.



(١) إبراهيم بدران، الأردن والوسطية، وزارة الشباب، عمان، ١٩٨٨، ص ١١٠.